شركة الاتصالات المتنقلة (زين)

سياسة مكافحة غسيل الأموال

المحتويات

1. المقدمة.....3
2. النطاق.....3
3. التطبيق.....3
4. الأدوار والمسؤوليات 3
5. السياسات الداخلية ذات الصلة 4
- مكافحة الفساد.....4
- مدونة قواعد السلوك....<<.....4
- الإبلاغ عن المخالفات.....4
- الجزاءات.....5
- تنظيم تداول المطلعين.....5
- معاملات الأطراف ذات الصلة.....5
6. مراجعة السياسات 5

1. المقدمة

يمتد التزام شركة الاتصالات المتنقلة (مجموعة زين) إلى عملياتها التجارية في جميع أسواقها وفق أعلى المعايير الأخلاقية والقانونية، وبناء على ذلك، تتخذ مجموعة زين جميع التدابير اللازمة لمنع أنشطة غسل الأموال داخل نطاق تواجدها.

إن غسل الأموال وتمويل الإرهاب هو عملية تحويل الأموال المتولدة من الأنشطة الإجرامية أو غير القانونية إلى "أموال نظيفة" من خلال إزالة أي آثار للأدلة التي تؤدي إلى كشف النشاط الإجرامي، لذا، فإن هذه الجرائم المالية لها آثار اقتصادية خطيرة، إذ رد عليها المجتمع الدولي بشكل إيجابي واتخذ تدابير واحتياطات عديدة لمكافحة هذه الجرائم وكبحها.

ونظرا للآثار السلبية التي قد تخلفها هذه الظاهرة على المجتمع الدولي، فقد أصدرت الجهات المختصة والرقابية في دولة الكويت التشريعات اللازمة والقرارات المناسبة لضمان الالتزام بالمعايير الدولية.

يهدف معيار سياسة مكافحة غسل الأموال هذا إلى ضمان التزام زين بالامتثال لجميع متطلبات قوانين ولوائح ومعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة.

تهدف هذه السياسة إلى ضمان استكمال الضوابط القائمة على المخاطر التي تمنع إساءة استخدام أصول مجموعة زين من قبل غاسلي الأموال والمتورطين في تمويل الإرهاب، كما أنها تحمي زين وموظفيها وأصحاب المصلحة من ارتكاب انتهاكات غير طوعية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

2. النطاق

تنطبق هذه السياسة على مجموعة زين والشركات التابعة لها والموظفين على جميع المستويات، المديرين، المسؤولين، الموردين، المقاولين، الاستشاريين الخارجيين، ممثلي الأطراف الثالثة، شركاء الأعمال، والجهات الراعية، أو أي شخص آخر مرتبط بجميع أصحاب المصلحة، أينما كان.

3. التطبيق

يتم مراقبة التنفيذ والامتثال بصفة منتظمة، وتتم مراجعة النتائج من قبل الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة ضمن هيكل حوكمة مكافحة غسل الأموال، سيتم التعامل مع أي خرق أو انتهاك لهذه السياسة من قبل الموظفين أو الموردين أو المقاولين أو المستشارين الخارجيين أو ممثلي الطرف الثالث أو شركاء الأعمال أو الرعاة أو أي شخص آخر مرتبط به على أنه جريمة تأديبية خطيرة، مع الخضوع لإجراءات تأديبية وفقا لأحكام القوانين واللوائح والسياسات الداخلية ذات الصلة.

4. الأدوار والمسؤوليات

تدرك مجموعة زين أن الالتزام بالتشريعات والتعليمات التنظيمية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لن يؤدي فقط إلى امتثال مجموعة زين للتشريعات المحلية، والتخفيف من المخاطر التي قد تتعرض لها مجموعة زين، بل سيكون أيضا بمثابة منصة لاتخاذ التدابير ضمن دورة مهمة من التدابير التي تتبناها جميع المؤسسات العامة والخاصة في جميع أنحاء العالم، التي تسعى جميعها إلى مكافحة وكبح الآثار المدمرة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

إجراءات تقوم بها مجموعة زين :

- الإدارة التنفيذية هي المسؤولة عن إدارة عملية الامتثال اليومية لمكافحة غسل الأموال، مع توفير الموارد الكافية والوصول إلى جميع معلومات العملاء والمعاملات اللازمة للقيام بالواجبات بفاعلية.
- يجب على الشخص المعني اتخاذ خطوات لتحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال التي تخضع لها أعماله، ويجب أن يأخذ في الاعتبار: ملف تعريف العملاء.
- سياسات وإجراءات المخاطر لضمان الامتثال للقوانين واللوائح وأحكام هذه السياسة.
- آلية للتحقق من هوية العملاء: يجب على الشركة توفير نظام لدعم تنميط العملاء (التنميط القائم على المخاطر بدلا من قاعدة قواعد النظام).
- آلية للتحقق من هوية الموردين أو البلدان أو المناطق الجغرافية التي تعمل فيها؛ المنتجات أو الخدمات؛ وقنوات التسليم.

- العناية الواجبة على الأطراف الثالثة التي تقوم بأنشطة نيابة عن زين إذا كان هناك: (i) اشتباه في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب (ii) شك في صحة أو كفاية المستندات أو المعلومات التي تم الحصول عليها مسبقا لأغراض تحديد الهوية أو التحقق.
- وضع حدود للمعاملات مقارنة بملف تعريف المخاطر ودرجة التحقق من هوية للعميل أو الطرف الثالث.
- مراقبة معاملات العملاء والأطراف الثالثة للنشاط الذي قد يكون مرتبطا بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب وفقا لقوائم العقوبات الصادرة عن المنظمات الدولية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، HMT، قوائم القضايا الصادرة عن السلطات المحلية) الإرهاب في حال الاشتباه في نشاط غسيل الأموال أو التشكيك في صحة أو كفاية المستندات أو المعلومات التي تم الحصول عليها مسبقا لأغراض تحديد الهوية أو التحقق، تلتزم مجموعة زين بضمان التزامها بما يلي: القانون رقم 2013/106 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتوجيهاته التنفيذية وأي قوانين أخرى ذات صلة؛ والقرارات الوزارية الصادرة بشأن معاملات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- قناة للإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة من قبل الموظفين أو العملاء أو أطراف ثالثة، داخليا وخارجيا، إلى هيئات إنفاذ القانون ذات الصلة (راجع سياسة الإبلاغ عن المخالفات).
- تلتزم الإدارة التنفيذية بتزويد مجلس الإدارة بسجلات المعاملات والتحقق من الهوية والتدريب على مكافحة غسل الأموال وتقارير الأنشطة المشبوهة.
- التدريب الدوري لجميع الموظفين والمنتسبين المعنيين على مسؤولياتهم في مكافحة غسل الأموال
- فحص جميع العملاء والشركاء لتحديد أولئك الذين تمت معاقبتهم واتخاذ الإجراءات اللازمة وفقا لذلك.
- التحليل القائم على السيناريو وفقا للمدخلات المحددة مسبقا والتي يتم تحديثها بانتظام بناء على الحوادث السابقة. (على سبيل المثال، سيناريوهات البيع بالجملة).
- يجوز لمجلس الإدارة تعيين خبراء من طرف ثالث حسب الموقف لضمان كفاية وفاعلية مكافحة غسل الأموال في مجموعة زين.

5. السياسات الداخلية ذات الصلة

يجب قراءة هذه السياسة بالاقتران مع السياسات التالية المعتمدة من مجلس الإدارة في مجموعة زين:

- **مكافحة الفساد**

تحدد سياسة مكافحة الفساد المبادئ التي تتبعها مجموعة زين لتحقيق عدم التسامح مطلقا مع الرشوة والفساد، تهدف هذه السياسة إلى ضمان اتخاذ تدابير مناسبة لمكافحة الفساد والرشوة في جميع عمليات المجموعة لتجنب أي انتهاكات للقوانين واللوائح ذات الصلة، تهدف هذه السياسة إلى تزويد جميع موظفي مجموعة زين بإطار من المبادئ للامتثال لها في جميع عملياتها التجارية، بالإضافة إلى ذلك، تتضمن هذه السياسة أمثلة على السلوك المحظور لأنها قد تندرج تحت التعريف المذكور أعلاه.

- **ميثـاق سـلوكيات العمـل**

تهدف مبادئ وأخلاقيات العمل المدرجة في إلى توجيه مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لاتخاذ القرارات الصحيحة - كأفراد وبالنيابة عن الشركة. يعتبر الالتزام بميثاق سلوكيات العمل من مسؤوليات كل موظف في مجموعة زين، ومن خلال هذه القيم والمبادئ، يكون لمجموعة زين تأثيرا إيجابيا في قطاع الاتصالات، وفي المجتمعات التي تعمل فيها، كما أن هذا الأمر سيساعد في بناء مؤسسة تكون مصدر فخر لجميع الاطراف، وتكون المسؤولية الاجتماعية من أهم مميزاتها.

- **الإبلاغ عن المخالفات**

تهدف هذه السياسة إلى تشجيع الموظفين على الإبلاغ عن أي مخاوف أو أنشطة مثيرة للشك تتم داخل الشركة عن طريق وضع آلية للإبلاغ والتحقيق في مثل تلك المخاوف بحيث تتسم تلك الآلية بالموضوعية والسرية والاستقلالية قبل اللجوء إلى جهات خارجية للإبلاغ عن مثل تلك الأنشطة، ومن المتوقع أن تلك الآلية ستعمل على تشجيع كافة موظفي الشركة على الإبلاغ عن أي مخاوف أو أعمال تثير الشك أو تنطوي على الاحتيال أو سلوكيات غير لائقة وذلك من خلال ضمان آلية تتسم بالسهولة والسرية.

- **الجزاءات**

طورت مجموعة زين هذه السياسة بما يتماشى مع قوانين ولوائح العقوبات المعمول بها، وتلخص الإجراءات الوقائية التي تفرضها سلطات العقوبات التي تتحكم في قدرة الشركة على القيام بأي نشاط في بعض المناطق عالية الخطورة أو مع الأشخاص الخاضعين للعقوبات، وتحدد سياسة العقوبات أيضا القيود والتدابير الوقائية التي يجب أن يتبعها كل موظف في الشركة باستمرار، وتلتزم الشركة بالامتثال لقوانين ولوائح العقوبات في جميع الولايات القضائية لعملياتها.

- **تنظيم تعامل المطلعين**

تحافظ مجموعة زين على السرية التامة للمعلومات الداخلية من خلال اتخاذ التدابير المناسبة للحفاظ على السرية عند التعامل مع هذه المعلومات الداخلية، باستثناء ما هو منصوص عليه في متطلبات الإفصاح بموجب القانون واللوائح، كما أنه ومن مسؤوليات الشركة المدرجة وضع ترتيبات تعاقدية فاعلة تقضي بأن تقوم الجهات الأخرى المطلعة على المعلومات الداخلية الخاصة بها وبعملائها؛ بالمحافظة على سرية تلك المعلومات، وعدم إساءة استخدامها أو نقلها أو التسبب بنقلها بشكل مباشر أو غير مباشر لأشخاص آخرين، وعدم حث أشخاص آخرين على التعامل في أوراق مالية بناءً على تلك المعلومات الداخلية. والاحتفاظ بشكل دائم بسجل محدث يحتوي على تعاملات الشخص المطلع لديها، وبناءً على ذلك تلتزم البورصة باستلام قائمة الأشخاص المطلعين ونشر تلك القائمة في صفحة الشركة المدرجة على الموقع الإلكتروني لشركة بورصة الكويت، وتحديثها أولاً بأول بما يطرأ عليها من تغيرات. والتحقق من التزام المطلعين المدرجة أسماؤهم في القائمة بأحكام اللائحة التنفيذية عند تعامل الأوراق المالية.

- **التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة**

تم إعداد هذه السياسة بما يتماشى مع قواعد حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة أسواق المال والمتطلبات التنظيمية الأخرى ذات الصلة، وبناء على ذلك، فإنه يعتبر جزءاً من إطار حوكمة الشركة، وتوفر هذه السياسة إطار عام لحوكمة تعاملات الأطراف ذات العلاقة للمجموعة وفقًا للمنهجية المتفق عليها لتحديد هذه المعاملات والإفصاح عنها والموافقة عليها بما يتماشى مع قواعد الحوكمة في الشركة والمعايير الدولية والقوانين والقواعد المعمول بها.

6. مراجعة السياسات

تتولى إدارة الحوكمة التنسيق مع الإدارات الأخرى بما في ذلك إدارة الالتزام في مجموعة زين مسؤولية مراجعة السياسة عند الحاجة أخذاً في الاعتبار مدى الالتزام بالقوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية ذات الصلة. وتقييم فاعلية ضوابط مكافحة غسل الأموال، وتحديد المجالات التي تتطلب التحسين وتقديم تقرير إلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة.